

فَادِه٤ - لا يجوز اخراج الميزانية إلا بناءً على مذكرة مالية مدعمة بوزير في اختيارات الأبواب الواردة بها - إلا إذا كان ذلك الأخذ من رقور جملة ربط هذه الميزانية .

فَادِه٥ - هل رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والإقتصاد تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .

صدر بقصر عابدين في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٤٧١ (١٨ أغسطس سنة ١٩٥٢)

محمد عبد المنعم

محمد بهن فهيدن بحر كات

محمد إبراهيم ثنيها

Chair هيئة الوصاية الموقته

وزير المالية والإقتصاد رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الوزراء
عبد الحليم إبراهيم المصري هل شاهر هل فاهر

مشروع ميزانية مجلس قواد الأول الأهل للبحوث
لسنة المالية ١٩٥٣ / ١٩٥٢

١ - المصروفات :

جنه

٩٣٥٠ باب ١ - مأهيات وأجر ومرتبات

٥٠٠ باب ٢ - مصروفات عامة

١٥٥٥ باب ٣ - أعمال جديدة

٦٥٠ باب ٤ - إعانة غلاء المعيشة

الجملة ١٧٦٣٥٠

٢ - الإيرادات :

١٦٩٨٥ إعانة الحكومة من ميزانية مجلس الوزراء

٦٥٠ إعانة إضافية من الحكومة لغلاء المعيشة من الفوج ٢٢
من الميزانية العامة .

الجملة ١٧٦٣٥٠

نشرت ميزانية مجلس قواد الأول الأهل للبحوث لسنة المالية ١٩٥٣ رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٢

بربط ميزانية مجلس قواد الأول الأهل للبحوث لسنة المالية

١٩٥٣ / ١٩٥٢

باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر وسودان

هيئة الوصاية الموقته

بحمد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ،

لبناء على ما صرحت به وزيرة المالية والاقتصاد وموافقتها مجلس الوزراء ،

لسمت بما هو آت :

فادة ١ - تقررت ميزانية مصروفات مجلس قواد الأول الأهل للبحوث لسنة المالية ١٩٥٣ / ١٩٥٢ بمبلغ ١٧٦,٣٥٠ جنيهًا (مائة وستة وسبعين ألفاً وثلاثمائة وخمسين جنيهًا) وذلك حسب الجدول المرافق لهذا القانون .

تقررت ميزانية إراداته لسنة المالية المذكورة بمبلغ ١٧٦,٣٥٠ جنيهًا (مائة وستة وسبعين ألفاً وثلاثمائة وخمسين جنيهًا) وذلك حسب الجدول المرافق لهذا القانون .

فادة ٢ - في وجود اعتقاد لفرض معين في جداول المصروفات لا يفي من المحافظة بكل دقة على أحكام الواقع المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتقاد .

فادة ٣ - لا يجوز إطلاقًا تعين موظفين أو مستخدمين احتساباً على رقور الميزانية أو ترقية موظفين بصفة شخصية أو قيد موظف أو مستخدم على درجة أدنى من درجه وكل ما تم على خلاف ذلك من تعين أو ترقية أو قيد قبل صدور قانون ربط ميزانية سنة ١٩٤٢ / ١٩٤٣ أو بالتفى قواعد تسوية حالة المنسرين والمتصفين أو نتيجة لإعادة موظفي ومستخدمي المؤون والوقاية المدنية والإسirاد والتصدير إلى مجلس قواد الأول الأهل للبحوث بدرجات أقل من درجات الوظائف المحتفظ لهم بها للتذكرة في المجلس يظل على حاله حتى يزول سببه أو يسوى .

هذا لا يجوز - بغير إذن البرلمان - تعديل مدة الوظائف المدرجة بالميزانية أو درجاتها .